

قرار رقم (174) لسنة 2019

بشأن

رخصة نظام استثمار جماعي الممنوحة لنظام محفظة الري العقارية التعاقدية المدار من قبل الشركة الأولى للاستثمار

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛
- وعلى طلب الشركة الأولى للاستثمار للقيام بتأسيس شركة الري العقارية التعاقدية في دولة الكويت؛
- وعلى طلب الشركة الأولى للاستثمار للقيام بترخيص نظام محفظة الري العقارية التعاقدية في دولة الكويت؛
- وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأولى للاستثمار؛
- واتفاقيات مقدمي الخدمات لنظام محفظة الري العقارية التعاقدية؛
- وبناءً على القرار رقم (149) لسنة 2018 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 2018/11/25.

قرر ما يلي:

يرخص لنظام محفظة الري العقارية التعاقدية برأس مال مقداره 4,365,452 د.ك (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وستون ألف وأربعمائة واثنتان وخمسون ديناراً كويتياً) الذي قام بتوفيق أوضاعه وفق مقتضيات القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وقرارات الهيئة وتعليماتها في هذا الشأن.

مادة أولى:

يكون الترخيص لنظام محفظة الري العقارية التعاقدية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قيده في سجل أنظمة الاستثمار الجماعي لدى الهيئة.

مادة ثانية:

أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في عقد نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية.

مادة ثالثة:

مادة رابعة:

مدة النظام هي خمسة سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ قيد النظام في سجل أنظمة الاستثمار الجماعي لدى الهيئة، وتجدد لمدد مماثلة بموافقة ما يزيد عن 50% من رأس مال النظام والهيئة.

مادة خامسة:

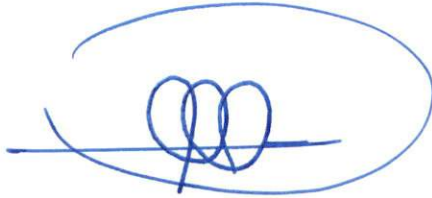
تؤسس شركة الري العقارية التعاقدية (شركة ذات غرض خاص) لإصدار وحدات جديدة في رأس المال لحملة الوحدات في نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية بحيث يكون شركاء الشركة ذات الغرض الخاص هم المشاركون في نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية وتسجل وحدات نظام الاستثمار الجماعي التعاقدية بأسماء المشاركين بالنظام.

مادة سادسة:

تدفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.

مادة سابعة:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.



زياد يعقوب يوسف الفليح
رئيس قطاع الإشراف